

## **قـرارات**

### **وزارة العدل**

#### **قرار وزير العدل رقم ٣٠٦٦ لسنة ٢٠٢١**

بإصدار القواعد المنظمة لعمل خبراء المحاكم الاقتصادية والاستعانة بهم

#### **وزير العدل**

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون تنظيم الخبراء أمام جهات القضاء الصادر بالمرسوم

رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ ؛

وعلى قانون الإثبات فى المواد المدنية والتجارية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ؛

وعلى قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ ؛

وعلى قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس الصادر بالقانون

رقم ١١ لسنة ٢٠١٨ ؛

وعلى قرار وزير العدل رقم ٢٧٤٩ لسنة ٢٠١٤ المعدل بقرار وزير العدل

رقم ٩٤٧٢ لسنة ٢٠١٤ بشأن تشكيل لجنة خبراء المحاكم الاقتصادية بوزارة العدل ؛

وعلى قرار وزير العدل رقم ٤١٤٣ لسنة ٢٠١٩ بشأن شروط وإجراءات القيد

فى جداول خبراء المحاكم الاقتصادية بوزارة العدل وقواعد الاستعانة بهم ؛

وعلى قرار مساعد وزير العدل لشئون المحاكم الاقتصادية رقم ٢٢٧٥ لسنة ٢٠٢١

بشأن تعيين مديرى ومسئولى النظام للنقاضى الإلكتروني للمحاكم الاقتصادية ؛

#### **قـرر :**

#### **( المادة الأولى )**

تطبق أحكام هذا القرار على الخبراء المقيدى بجدول خبراء المحاكم الاقتصادية .

### ( المادة الثانية )

للمحكمة ، أو هيئة التحضير ، أو إدارة الإفلاس ، أو قضاة دائرة الإفلاس ، أو الأوامر ، أو التنفيذ ، أو المستعجل بالمحاكم الاقتصادية عند الاقتضاء ندب خبير أو أكثر من جدول خبراء المحاكم الاقتصادية للقيام بمهام محددة يستلزم بحثها الاستعانة بالخبرة الفنية .

### ( المادة الثالثة )

إذا اتفق الأطراف على اختيار خبير أو أكثر أقرت أى جهة من جهات الندب المشار إليها بالمادة الثانية اتفاقهم .

### ( المادة الرابعة )

ينشأ سجل إلكترونى لفيد الخبراء داخل النظام الإلكتروني للتقاضى أمام المحاكم الاقتصادية ، ويعين الخبير صاحب الدور إلكترونياً من خلال هذا النظام ، وتبلغ جهة الندب بالمحكمة الاقتصادية إلكترونياً بهذا التعيين خلال ٢٤ ساعة التالية لإيداع أمانة الخبير خزانة المحكمة .

ويكون إخطار الخبير بالتعيين صحيحاً منتجاً لأثاره من تاريخ إرسال ذلك التعيين عن طريق النظام الإلكتروني للتقاضى أمام المحاكم الاقتصادية أو بأية وسيلة من وسائل الاتصال الحديثة مثل الهاتف المحمول أو الرسائل النصية .

### ( المادة الخامسة )

يلتزم خبراء المحاكم الاقتصادية بإخطار مسئول نظام التقاضى الإلكتروني بأى من المحاكم الاقتصادية بوسائل التواصل معه ومنها على سبيل المثال رقم الهاتف المحمول والبريد الإلكتروني وما يطرأ على أى منها من تغيير خلال مدة لا تتجاوز عشرة أيام من تاريخ حدوث التغيير .

#### ( المادة السادسة )

فى حال تعذر الوصول للخبير صاحب الدور أو طلب إعفائه من أداء المأمورية بعد إخطاره بها يتم تعيين الخبير التالى له فى الدور إلكترونياً وذلك بعد مرور يومى عمل ، مع عدم احتفاظ الخبير المتعذر الوصول إليه أو طالب الإعفاء بدوره بالجدول . وفى حال تكرار تعذر الوصول أو طلب الإعفاء يوقف تعيين الخبير إلكترونياً مؤقتاً ، ويرفع مدير نظام التقاضى الإلكتروني للمحاكم الاقتصادية الأمر لرئيس المحكمة الاقتصادية المختصة لإحالة الخبير لدائرة تأديب الخبراء بتلك المحكمة .

#### ( المادة السابعة )

يجب أن يكون للخبير المقيد أمام المحكمة الاقتصادية توقيع إلكترونى صالح للاستخدام ، ولا يجوز تعيين الخبير أو الاستعانة به إلا فى حال توافر صلاحية التوقيع الإلكتروني ، وعلى الخبير إخطار مسئول نظام التقاضى الإلكتروني بأى من المحاكم الاقتصادية بتوافر التوقيع الإلكتروني وصلاحيته ، وعلى الأخير إجراء الفحص التقنى الفنى لبيان صلاحية التوقيع الإلكتروني ، وإخطار مدير النظام بالنتيجة وما يطرأ على التوقيع الإلكتروني للخبير من عدم صلاحيته للعمل بالشكل التقنى المطلوب . يوقف مدير النظام تعيين الخبير مؤقتاً فى حال مخالفة الفقرة الأولى لحين تفعيل التوقيع الإلكتروني أو يرفع الأمر للجنة خبراء المحاكم الاقتصادية للنظر فى أمره .

#### ( المادة الثامنة )

يجب أن يكون اجتماع الخبير بأطراف المأمورية المكلف بها مجتمعين أو منفردين فى الأماكن المخصصة لذلك بمقرات المحاكم الاقتصادية . ويجوز له الاجتماع بهم عن طريق خاصية الفيديو كونفرانس وفقاً للتقنية الفنية والإلكترونية التى تتوافق مع نظام التقاضى الإلكتروني أمام المحاكم الاقتصادية فى حال صدور موافقة كتابية بذلك من الخصوم ترفق بملف تقرير الخبرة .

**( المادة التاسعة )**

يلتزم الخبير المعين بتحرير محاضر الأعمال والتقارير على الحاسب الآلى ويتم إيداع نسخة ورقية منه ممهورة بتوقيع الخبير أو لجنة الخبراء فى ملف الدعوى ويتم تسليم نسخة رقمية موقعة إلكترونيًا من الخبير المعين أو من الخبراء أعضاء لجنة الخبراء مجتمعين وذلك للقلم المختص باستلام الملفات الرقمية بأى من المحاكم الاقتصادية مرفقًا بها تسجيل لجلسات الفيديو كونفرانس الخاصة باجتماعاته مع أطراف النزاع .

**( المادة العاشرة )**

إذا لم يودع الخبير المعين تقريره فى الأجل المحدد فى الحكم أو القرار الصادر بنده بدون مرور قدره جهة الندب يُغرم بغرامة لا تزيد عن ألف جنيه ومنحته أجلاً آخر لإنجاز مأموريته وإيداع تقريره أو استبدلت به غيره وألزمته برد ما يكون قد قبضه من أمانه .

**( المادة الحادية عشرة )**

فى غير الأحوال المنصوص عليها فى هذا القرار ، تطبق فى شأن القواعد المنظمة لعمل خبراء المحاكم الاقتصادية والاستعانة بهم نصوص قانون الإثبات فى المواد المدنية والتجارية .

**( المادة الثانية عشرة )**

يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويُعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر فى ٢٠/٥/٢٠٢١

وزير العدل

**المستشار/ عمر مروان**